مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

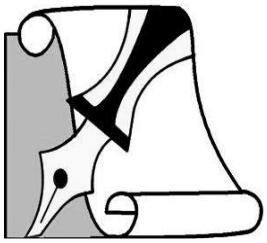

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

دخلت البلاد في مرحلة عطلة أعياد طويلة ستكون فرصة لالتقاط الأنفاس لفترة بسيطة بعد استعار الأزمة الداخلية التي كان آخرها ما خرج به اللاقرار للمجلس الدستوري حول طعن قدمه تكتل لبنان القوي، أي التيار الوطني الحر، والذي أدى فعليا إلى تعميق الأزمة بدلا من إيجاد مخرج لها.

واتضح من جديد بعد أن كان الأمر يدور همساً في السابق، أن المجلس الدستوري هو كغيره من مؤسسات البلاد خاضع للقوى السياسية المتحاصصة على جبنة الحكم فلم يخرج عن الدور المرسوم له، إذ لم يتمكن من التقرير في مسألة الطعن على خلفية عدم تمكنه من تأمين النصاب ما أثار غضب رئيس التيار جبران باسيل لا سيما لناحية صوت المندوبين الشيعيين في المجلس واللذين أدى تغيّب أحدهما إلى عدم حصول النصاب ما أدى بالتالي إلى اللاقرار وبالتالي فشل المجلس في التصديق على الطعن الذي قدمه تكتل لبنان القوي.

وقد ترك المجلس إشكالية النصاب القانوني مفتوحة لتكرار السيناريو نفسه في كل القوانين اللاحقة والقرارات التي تحتاج إلى نصاب الثلثين أو الغالبية المطلقة فأعلن عجز قضاته عن القيام بواجباتهم للحفاظ على هذا الدستور عبر عدم اتخاذ قرار بشأن الطعن المقدم حول القانون الانتخابي النافذ حكما الرقم 2021/8، والذي أقر بموجبه مجلس النواب تعديل بعض مواد قانون الانتخاب الرقم 2017/44.

وبذلك يكون المجلس الدستوري ورئيسه قد صدّقا على إقرار قانون بطريقة مخالفة للدستور وللمادة 57 منه التي تحدد طريقة احتساب الغالبية المطلقة. فبقي القانون الرقم 8 نافذا بما يعني حسم مسألة اقتراع المغتربين في الداخل والإقرار ضمنا بأن نصاب الغالبية المطلقة هو 59 نائبا لا 65. وهو رأي كان رئيس مجلس النواب نبيه بري قد اتخذ رأيا مخالفا له سابقا، وبات القرار يفتح البلاد أمام اجتهادات كثيرة لاحتساب النواب الأحياء وغير المستقيلين أو الركن إلى النصاب القانوني باحتساب عدد المقاعد النيابية الفعلية. وعلى سبيل المثال ففي جلسة انتخاب الرئيس ميشال عون، في 31 تشرين الأول 2016، تم الاتفاق على أن 86 نائبا يشكلون ثلثي المجلس لأن الحسبة تبقى دائما لعدد النواب القانوني لا الفعلي،

أي باحتساب المستقيلين أو المتوفين وكان المجلس يومها مؤلفا من 127 نائبا نتيجة استقالة النائب روبير فاضل.

وبالتالي لم يجر اعتماد الثلثين على أساس 85 نائبا. لكن المجلس ما لبث أن ناقض قراره هذا خلال التصويت على تعديلات قانون الانتخاب أخيرا باعتماد العدد الفعلي لا القانوني خلال احتسابه الغالبية المطلقة، علما بأن القانون الصادر العام 1990 باحتساب عدد أعضاء مجلس النواب الأحياء، ألغي العام 1992 مع إجراء الانتخابات النيابية وانتهاء الحرب، إذ نص القانون على اعتماد هذه الحسبة الى حين إجراء انتخابات فرعية أو عامة نتيجة وفاة عدد كبير من النواب، ليتم مجددا احتساب النصاب على أساس عدد المقاعد القانونية الـ 128.

في كل الأحوال أثار هذا القرار حنق بيئة العهد أي رئيس الجمهورية ميشال عون وباسيل وتيارهما وظهر ذلك جليا في البيان الذي تلا التطور والذي صدر عن التيار الوطني الحر والذي كان الأكثر صراحة. فقد كان العهد يريد حصر تصويت المغتربين بنواب ستة عبر دائرة تستحدث وليس التصويت على كامل عدد نواب المجلس، فالعهد يعرف تبدل المزاج الشعبي اليوم عنه سابقا.

والواقع أنها ليست انتكاسة بسيطة واقعة إبقاء اقتراع المغتربين من ضمن البنود الأخرى التي لم يتخذ المجلس قرار الطعن بها. وهذه الانتكاسة أدت وستؤدي لاحقا إلى رد فعل لدى باسيل، ستترجم في السياسة تباعا حسب بيئته، بعدما تكاثرت عليه الضغوط والانتكاسات في المراحل الأخيرة، وكان يعوّل عليه لالتقاط بعض أنفاسه.

وقبل استكمال هذا الطرح، يجب ذكر أن النقطة المتعلقة بموعد إجراء الانتخابات، فإنه لا يحق للمجلس النيابي تحديد موعد الانتخابات، وإذا كان الاتفاق جرى على اعتماد صيغة توصية مجلس النواب بتحديد تاريخ 27 آذار، فإن قرار اعتماد موعد الانتخابات عاد إلى مساره الطبيعي. فالتاريخ تحدده السلطة الإجرائية، أي بتنسيق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة عبر وزير الداخلية. وسبق لرئيس الجمهورية أن أكد أنه لن يقبل بموعد آذار، مصراً على إجراء الانتخابات في أيار. وقد تكون تلك محاولة تسوية

لإرضاء عون الذي لن يوقع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة إلا على هذا الأساس، ومن المرجح أن يغض الأطراف الآخرون النظر، بعدما وصلهم حقهم في تصويت المغتربين وحق تفسير الدستور.

وفي ختام تحليل ما خلُص إليه القرار، لم يصل المجلس الدستوري إلى خلاصة نهائية في ما يتعلق بتفسير الدستور، يُبنى عليها لاحقا عند تكرار الحالة التي طعن فيها التيار راهنا. المشكلة أن اللاقرار سيؤسس لتكريس السابقة غير اليتيمة كما أسلفنا. فرئيس المجلس النيابي حصل بما وصل إليه المجلس الدستوري على حصر تفسير الدستور برئاسة المجلس أيا كان الجالس على كرسيها. والمجلس الدستوري بقراره هذا سحب من نفسه هذه الصلاحية. وهذا الأمر يصر رئيس المجلس نبيه بري دوما على تكريسه. وسبق أن حصل سجال علني بين عون وبري حول هذه النقطة، عندما دعا الأول المجلس الدستوري إلى تفسير الدستور وليس فقط مراقبة دستورية القوانين، فرد الثاني بأن صلاحية المجلس مراقبة القوانين، أما تفسير الدستور فمن صلاحية مجلس النواب من دون سواه.
وهذا الشق من مسار المجلس الدستوري سيفتح الباب أمام اجتهادات كثيرة من الآن وصاعدا في تفسير النصاب، وفي عدم قبول أطراف معترضة بتفسير رئاسة المجلس واللجوء إلى المجلس الدستوري للطعن، لعلها تجد أصواتا دستورية تقبل ما لم يقبله أعضاء المجلس الحالي. وسيسقط هذا الأمر نفسه على قضايا عديدة وهامة ومتنوعة، وما يثير حنق العونيين هو انتقال المبادرة الى رئيس المجلس وسط حرب صلاحيات لعل المواطن اللبناني لا يكترث لها في ظل معاناته اليوم على الصعد المختلفة.

وليس ما حصل سوى أزمة جديدة للعهد في سنته الأخيرة من الحكم التي خسر منها شهرين اضافيين. إذ يجهد رئيس الجمهورية ميشال عون لإنقاذ عهده، أو ما تبقى منه، خلال سنته الأخيرة في الحكم وهو وأنصاره يعلمون مهما كابروا، بأن العهد لم يكن على مستوى آمالهم وشابه التعثر وصولا إلى الفشل في مقاربة الكثير من القضايا.

فالسنة الأخيرة من عهد السنوات الست، أو لنقل الفترة الثانية من كل عهد، قد تُرسّخ، في حال تحقيقها بعض الإيجابيات، صورة تعديلية اكثر قبولا قد تحفر في ذاكرة الأجيال المقبلة وفي كتب التاريخ.

وهذا ما يجهد إليه عون وباسيل الذي يأمل (وهو أمر مشروع لكنه صعب) في خلافة عمّه على سدة الرئاسة.

ولا بأس من عودة تاريخية إلى الماضي لمحاولة استشراف المستقبل القريب على رغم صعوبة ذلك وتعقيده.

ففي عهود عديدة ماضية كانت فتراتها الختامية قد شكلت نقطة تحوّل في الحكم عليها. واذا تناولنا بعضها بعد الاستقلال العام 1943، نرى مثلاً ان بطل هذا الاستقلال بشارة الخوري نفسه تعرضت صورته للتهشيم لدى الاجيال عند تمديد ولايته ذات السنوات الست ما انتهى الى عدم اكماله اياها في العام 1952 بعد تمريره نصفها على اثر معارضة شعبية وسياسية عريضة.

ونذكر هنا رئاسة كميل شمعون التي اتسمت، بعد ازدهار اقتصادي، بثورة شعبية عليه وبتزوير للانتخابات فغادر القصر الرئاسي مرغماً، وإن استمر لاعبا رئيسيا في السياسة اللبنانية وليس على غرار بشارة الخوري الذي انتهى فعلياً في اداء دور محوري في تلك السياسة مع إسقاط حكمه.

كما نذكر من العهود التي باتت محط سخط اللبنانيين ذلك المتعلق بالرئيس سليمان فرنجية الذي حلّ بداية بطلا لدى كثيرين في العام 1970 في انتخابات رئاسية بفارق صوت واحد في وجه المرشح الشهابي الياس سركيس، قال كثيرون إنها الانتخابات الرئاسية الديموقراطية الوحيدة التي تمت محليا بين النواب اللبنانيين (طبعا لم يكن الأمر كذلك).

فقد رفع فرنجية شعار محاربة حكم المخابرات اللبنانية أو ما كان يعرف حينها بالمكتب الثاني الذي ازدهر في مرحلة الحكم الرئاسية لفؤاد شهاب بين العامين 1958 و1964، ثم في عهد شارل الحلو بين 1964 و1970، برغم ان الحلو الذي كان وديعة شهابية في الحكم في مرحلته الاولى عاد وتمرد على النهج أي الحكم الشهابي، في مراحله التالية في الحكم.

ويذكر التاريخ أن اندلاع الحرب الأهلية في العام 1975 جاء قبيل نهاية عهد فرنجية، الذي اتخذ في أيامه الأخيرة اصطفافا في الحكم إلى جانب اليمين المسيحي، ليسلم الدفة إلى سركيس نفسه في العام

الذي تلاه. ويُفسر سوء إدارة فرنجية لما حدث عدم الحماسة الشعبية والسياسية التي قابل بها اللبنانيون محاولة فرنجية نفسه العودة مجددا الى الرئاسة في العام 1988 وكان حينها قد لامس الثمانين من عمره.

طبعا تتوجه المقاربة هنا إلى العهود التي طغت على تقييمها فتراتها الأخيرة، سلبا أم ايجابا، وليست فقط العهود التي شابها في الأصل الفشل نتيجة ظروف ذاتية لرئيس الجمهورية أو أخرى أيضا موضوعية كعهدي الياس سركيس بين العامين 1976 و1982 وأمين الجميل بين 1982 و1988.

وفي مرحلة ما بعد الطائف دفع الرئيسان الياس الهراوي وإميل لحود ثمنا شعبيا لقبولهما تمديد ولايتهما، الأول حكم في الرئاسة بين 1989 و1998 ويعود إليه بعض من نجاح بناء الدولة بعد الحرب الأهلية، والثاني بين العامين 1998 و2007 ويعود إليه بدوره فضلا في محاولة ترسيخ عهد مؤسسات بعد توحيده الجيش اللبناني على أثر انقسامه طائفيا..

من هنا تتسم المراحل الأخيرة من كل عهد بما يمكن أن يطلق الحكم النهائي عليه، لكن الرئيس ميشال عون يريده تطورا إيجابيا يخرق ليل عهده، وهو يؤكد أنه سيغادر قصر بعبدا مع فتحه باب الاحتمالات حول البقاء على مصراعيه، تلميحا في هذه الآونة، وتأكيدا ربما في مراحل أخرى.

لكن النيّة هذه تبدو جد صعبة في سنته الأخيرة في الحكم، وهو ما يثير حنقه كما توتر مناصريه نتيجة عجزه عن ذلك ناهيك عن الحكم الفعلي في ولايته حيث لا صلاحيات كبرى لديه بعد اصلاحات اتفاق الطائف، إضافة إلى محاربته من قبل أخصامه وعدم وقوف حليفه شبه الوحيد معه في المفاصل الرئيسية لحكمه، أي حزب الله، كما يشير من حوله.

في الأيام الماضية (وفي غيرها قبلاً)، سمّى عون الحزب مباشرة منتقدا إياه لعرقلته المسار السياسي في البلاد وعدم عقد الحكومة التي تبدو البلاد في حاجة ماسّة لها في هذه الظروف.

حتى أنه وجه هذا الانتقاد لحليفه من دون ذكر خصمه الأهم في إفشال عهده كما يعتبر مناصروه، رئيس مجلس النواب نبيه بري، فهذا بات أمرا مسلما به كون الأخير أقسم على ذلك منذ اعتلاء عون سدة الحكم.

كان عون بسيطا ومباشرا في انتقاده الحزب في الموضوع الخلافي الكبير المتعلق بالتحقيق في قضية المرفأ من قبل القاضي طارق البيطار، والمشكلة تتمثل في تعمد تعطيل الحلول وعدم فصل المسار القضائي في التحقيق عن ذلك السياسي ما يؤدي إلى تعطيل الحكومة التي انتظرها اللبنانوين طويلا، كما يؤكد المحيطون .

أشهر معدودة تبقى على نهاية عهده الرئاسي، وفي الفترة التي يبدو في أمسّ الحاجة إلى المساعدة، لا يعمد الحليف إلى فتح ثغرة كبرى في جدار التعطيل في البلاد الذي قد يتخطى زمنيا نصف عهده وسط الأزمة الاقتصادية الأكبر في تاريخ لبنان.

طبعا ليس الحزب وراء كل مدة التعطيل تلك، لكنه حسب رئيس الجمهورية وأنصاره وخليفته باسيل، لم يشكل عاملاً مساعدا في حكم رئيس الجمهورية، والشكوى دوما أن الحزب لم يناصر عون على حساب بري في خلافهما الأبدي الذي تعود بدايته إلى الثمانينيات وخاصة خلال تعاركهما عسكريا في حرب التحرير العام 1988، ثم اتخذ الخلاف بين عون وبري أشكالا متعددة خلال مرحلة نفي عون الطويلة في فرنسا معارضا للحكم الذي شكل بري أحد أعمدته الرئيسية، قبل عودة "الجنرال" حين لم تتخذ العلاقة بين الجانبين منحى ايجابيا يطوي صفحة الماضي بين الرجلين .

ويرى العونيون أن حزب الله الذي يُقرون دوره الرئيسي في إيصال عون إلى الرئاسة، لم يساعد في معارك الأخير ضد منظومة الحكم. وقد تغاضى الحزب عما يمكن أن يشكل دعامة لعون خاصة في السنتين الأخيرتين، ليس في وجه بري وحده بل أيضا في وجه مماطلة الزعيم المستقبلي رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري في تشكيلها، فكان الزمن الضائع أحد أسباب فشل العهد ما أثار التوتر في أوساط العونيين .

لا يستطيع العهد حتى لو أراد، مجاراة مطلب ضرب المحقق العدلي كون المأساة تتخذ منحى مسيحيا صارخا، برغم أن الكارثة أتت على جزء وازن من أملاك المسلمين سنة وشيعة، وأرواحهم، وضربت بيروت عاصمة اللبنانيين جميعا.

لذا فالموضوع في هذه اللحظة غير قابل للعلاج، ويمكن إضافته إلى لائحة القضايا الخلافية التي لم تكن آخرها تلك المتعلقة باستقالة وزير الاعلام جورج قرداحي التي أيدها العهد وعارضها الحزب، أو قضية عمالة اللاجئين الفلسطينيين التي استجدت اخيرا حين خرج وزير العمل المحسوب على الحزب لتوسيع هامش عمالة الفلسطينيين، بينما يقف التيار الحر جانبا لا يخرج عن النظرة المسيحية التقليدية المواجهة للفلسطينيين تاريخيا وهو التيار الذي صاغت جانبا منه تيارات مسيحية يمينية تقليدية معادية للفلسطينيين باتت اليوم جزءا من التاريخ..

في كل الأحوال ثمة من يسعده مشهد الخلاف هذا، ويذهب إلى اعتبار أن تفاهم مار مخايل يلفظ أنفاسه الأخيرة والذي سيطفىء بعد أسابيع شمعته السنوية الـ 16.

لكن نظرة واقعية للأمور تشير بوضوح إلى أن سقوط التفاهم بعيد المنال، ولكنه في المقابل يحتاج إلى الكثير من المراجعات الجديّة والصريحة والتي لم تحصل حتى اللحظة برغم كل التصاريح حول تحديث ذاك التفاهم، لا سيما أن المواد الخلافية تتكاثر يوم بعد الآخر وقد يضاف عليها غيرها في المستقبل..

على أن مشاكل عون لا تقتصر على كل ذلك، فقد عادت إلى العلن مشكلة تنازع الصلاحيات مع رئاسة الحكومة التي شابت علاقته مع الحريري ومع الرئيس حسان دياب. واليوم يرى العهد أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي يتصرف وكأنه يملك ترف الوقت. يرمي كرة عقد الحكومة لدى ثنائي حزب الله وحركة أمل، يشرع في اتصالات دولية وعربية، يُحضر للانتخابات من دون اعلان خوضها، يتعاطى على أساس وراثة الحريرية السياسية، يريد مصالحة الجميع وفي الوقت نفسه عدم المواجهة مع أحد بمن فيهم عون نفسه.

ومع هذا الخلاف الذي ما زال مسيطَرا عليه مع ميقاتي، يتضح أن عون يواجه اليوم جميع الكبار ويفتقد للسند. ويعلم عون وباسيل أن التيار الوطني الحر تراجع دراماتيكيا، إلا أن أوساط التيار تؤكد أن رئيس «لقوات اللبنانية سمير جعجع الذي زايد مسيحيا وتمكن من اكتساب عطف المسيحيين كثيرا بعد احداث الطيونة – عين الرمانة، سرعان ما سيتراجع بعد هدوء الأنفس ومرور الوقت.

وبالنسبة إلى أخصام العهد في الشارع المسيحي من حراكيين، فهم لن يقاسمونه حصته بل حصة القوات، كما يؤكد التياريون، لذا فالمعركة هي بين المسيحيين التقليديين والمجتمع المدني والحراك. وهكذا يظهر عون وباسيل الهدوء قبل الانتخابات النيابية خاصة وأنهما يأملان بأن حزب الله قد يسلفهما مقاعد نيابية بديلة عن التي سيخسرونها.

والأمل هنا بمقاعد مسيحية إضافية أو الحفاظ على تلك الموجودة، كما في بعلبك الهرمل وحاصبيا مرجعيون وبيروت الثانية والشوف وعاليه وحتى كسروان جبيل حيث يمكن للطرفين الإفادة من تحالف غاب في الانتخابات الماضية وأدى إلى أذيّة الحزب قبل التيار..

هذا يشير إلى أن بعبدا والتيار لم يتخذا قرارا بالقطيعة مع الحزب، فلا مصلحة لهما بذلك، ويشبِّه أحد المراقبين للحالة المسيحية انتقادات العهد المتصاعدة للحزب بـ"النّق" أو حتى بـ"النكد" السياسي، فهي إذا "فشّة خلق" ليس أكثر بعد كل ما قدمه عون وباسيل للحزب لا سيما بعد ذهاب الأخير ضحية عقوبات أميركية وجّهت له ضربة في الصميم بعد حجم التضحيات التي تكبدها التيار مسيحيا بعد أن أقام حزام أمان وتغطية للحزب في البيئة المسيحية.

وقد تشهد الفترات المقبلة انتقادات أخرى وأكثر جرأة، وعلى المدى القريب سيمتثِل الكباش على مستوى الصلاحيات والتوقف عن توقيع المراسيم الجوالة والموافقات الاستثنائية وحتى رفض عقد دورة استثنائية للمجلس النيابي، وقبل ذلك في دعم القاضي البيطار في تحقيقه، وعلى المدى الطويل، وهذا الأهم، سيكون دعم الحزب لباسيل رئاسيا المنحى الأساس الذي ستتخذه العلاقة بين الجانبين، وعندها يمكن الحديث جدّيا عن مستقبل تفاهم مار مخايل.

وفي عودة ربطا بكل ذلك إلى ما حصل من تطورات بالنسبة إلى التيار ورئيسه، فإن الكثير من المتابعين يؤكد أنه حصل ما لم يكن متوقعا وفي الحسبان في العلاقة بين التيار الوطني الحر وحزب الله، الذي يعتبر باسيل أنه لم يقف الى جانبه في عملية التصويت في المجلس لناحية تصويت العضوين الشيعيين اذ تغيّب احدهما عن جلسة المجلس الدستوري.

وفي خلاصة لكل ذلك فإن من وجهة نظر التيار الصورة لا تحتمل أكثر من تفسير فهناك عودة لتحالف رباعي يطل برأسه وحزب الله أحد المشاركين فيه ولم يعد الحزب مختلفا عن عناصر المنظومة المعادية للتيار.

في ذلك محاولة من قبل التيار للعودة إلى زمن تحالف رباعي وقف في وجه عون عند عودته في العام 2005 ونتج عنه ما يأمل باسيل ان يتكرر بفوز انتخابي كبير.

وفي الأيام الأخيرة خرج كلام غاضب وخطير إضافي قاله باسيل عن التحالف الرباعي وتحميل حزب الله مسؤولية مباشرة وبذلك قد تكون المرحلة الاكثر دقة في العلاقة بين الجانبين والاكثر تراجعا منذ نحو 16 عاما. والأمور على الأرجح متجهة الى تصعيد أكيد على الأقل من جهة التيار حيث من المرجح ان يلوذ حزب الله بالصمت كما يقول العارفون في علاقة الطرفين.

في الختام فإن لا قرار الدستوري كما تقول مصادر سياسية سيف ذو حدين فهو من دون شك انتكاسة وضربة قاسية للتيار لكنه في الوقت نفسه حرر رئيسه من التبعية السياسية وقيود التحالف الذي كلف العونيين تراجعا كبيرا على الساحة المسيحية وأصاب رصيدهم الشعبي الذي راكموه في سنوات المعارضة، ولعل الحزب على علم بحراجة الموقف العوني وهو باق على تفهمه له.

الرد سيكون كما تؤكد مصادر مطلعة بفتح النار على الثنائي من دون ضوابط بعد أن أسقط باسيل الخطوط الحمراء وكان واضحا اتهامه الثنائي بالتأمر ضد الطعن.

تفاصيل الخطة لن تتأخر بالظهور لكن باسيل كما يقول عونيون لن يستثني أحدا في حملاته وما كان يسري على رئيس المجلس سيشمل حزب الله اليوم بعد ان كانت قيادات محددة في التيار تتولى انتقاد حزب الله عوضا عنه.

يرجح هؤلاء أن تسلك الأمور مسارا مختلفا مع حزب الله تناغما مع تطلعات الشارع المسيحي، ويردد البعض من خارج بيئة العونيين أن الصفعة التي تلقاها التيار عبر المجلس الدستوري لا تعني تراجع العونيين في ملف الإنتخابات فالمحاولات ستكمل لتأجيل الإنتخابات، وفي هذه الأثناء ستُثار محاولات حثيثة للمزايدة مسيحيا في موضع الثنائي ومحاولة رأب الصدع مع الخصوم في الشارع المسيحي.